لدى زيارته وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة لحماية البيئة

رئيس الوزراء يستعرض جهود حماية المواطنين وتخفيف معاناتهم ومواجهة التحديات

التأكيد على تنفيذ رؤية الحكومة ونهجها القائم على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

الاطلاع على برامج التحديث بما يخدم القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية

إيجاد شراكات إقليمية ودولية لوضع استراتيجية لمواجهة التغيرات المناخية باليمن

التوجيه بمضاعفة الاهتمام بالوعي البيئي وإعداد الاحتياجات للتعامل مع المخاطر البيئية

عدن / سبأ

قام رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، بزيارة إلى مقرّ وزارة الصناعة والتجارة، في العاصمة المؤقتة عدن، لمتابعة تنفيذ الوزارة ما يخصها من أولويات الحكومة في برنامج الإصلاحات، وخدماتها المقدمة للقطاعين التجاري والصناعي، إضافة الى جهودها الرقابية لمختلف السلع التجارية والاستهلاكية.

وكان في استقبال دولة رئيس الوزراء، وزير الصناعة والتجارة محمد الاشول، ونائبه سالم سلمان، وعدد من قيادات الوزارة.

وطاف الدكتور أحمد عوض بن مبارك، بعدد من ادارات الوزارة، واطلع ميدانياً على الآليات المتبعة في تسجيل الشركات والاسماء والعلامات التجارية والوكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، ووجه بالاستمرار في تبسيط الإجراءات بما يلبّي أهداف دعم القطاع الخاص، ودعم مشاركته في الإصلاحات الاقتصادية، إضافة الى استكمال البوابة الالكترونية للوزارة والاهتمام بتطوير قاعدة البيانات والمعلومات.

واستمع دولة رئيس الوزراء من مدراء العموم والمختصين في الإدارات العامة للوزارة، الى شرح حول المهام التي تقوم بها في حماية المستهلك، وإدارة التنمية الصناعية ورعاية رواد الاعمال، إضافة الى الخدمات المقدمة للمستثمرين والتجار والمصنعين، وتشجيع الصناعات الصغيرة، والجهود المبذولة لتوفير بيئة ملائمة لتسهيل الإجراءات المطلوبة لتسجيل الأنشطة التجارية والصناعية، وتفعيل المناطق الصناعية، والعلاقة مع مكاتب الوزارة في المحافظات.

كما زار الدكتور أحمد عوض بن مبارك، نيابة الصناعة والتجارة، واستمع من القائم بأعمال وكيل النيابة القاضية سمية القباطي، الى شرح عن المهام التي تقوم بها النيابة لضبط المخالفين وحماية المستهلك من الغش التجاري والسلع والأدوية المخالفة للمواصفات والمقاييس، والمساهمة في تذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع التجاري، ومستوى التنسيق والتعاون القائم مع وزارة الصناعة والتجارة لتنفيذ هذه المهام.

وعقد رئيس الوزراء اجتماعاً مع وزير الصناعة والتجارة ونائبه، جرى خلاله استعراض الدور الذي تقوم به الوزارة في جوانب التجارة الداخلية، وحماية المستهلك وبرامجها التحديثية لتطوير مستوى أدائها العام بما يخدم القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية، وفق رؤية الحكومة ونهجها القائم على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وخدمة المواطنين وتخفيف معاناتهم.

كما تم مناقشة خطط الوزارة، لتحقيق الرقابة الفاعلة على الوضع التمويني والسعري والتعاون مع التجار لتوفير مخزون استراتيجي كافٍ من المواد الأساسية، وتشجيع الإنتاج الوطني وتعزيز الصادرات، إضافة الى الشراكة القائمة مع القطاع الخاص واهمية الاستمرار في تطويرها وفق رؤية تكاملية، وإيجاد علاقات مع المنظمات الدولية المعنية بالقطاع الصناعي والتجاري، وتسريع إجراءات استكمال المناطق الصناعية.

وأشاد الدكتور أحمد عوض بن مبارك، بما لمسه من أداء جيد في عمل الوزارة، والدور المعول عليها في إيجاد نموذج متميز للشراكة مع القطاع الخاص وتسهيل إجراءاته، وتشجيع العمل على الانتقال من الاستثمارات الاستهلاكية الى استثمارات إنتاجية ودعم رواد الاعمال .. مشددا على دور الوزارة في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع اي ممارسات تضر بمصلحة المواطنين والاقتصاد الوطني.

رافقه خلال الزيارة مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة، ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان.

من ناحية أخرى شدد رئيس الوزراء، على دور الهيئة العامة لحماية البيئة في التعامل مع المخاطر والتحديات البيئية وإيجاد شراكات إقليمية ودولية لوضع حلول استراتيجية لها، خاصة مع التهديدات المستجدة التي يتعرض لها اليمن جراء التغيرات المناخية، وتصنيفه ضمن اكثر الدول المتأثرة على مستوى العالم.

جاء ذلك خلال زيارة دولة رئيس الوزراء، الى مقر الهيئة العامة لحماية البيئة، في العاصمة المؤقتة عدن، حيث اطلع على أنشطتها وبرامجها لمعالجة الآثار البيئية الناجمة عن حرب مليشيا الحوثي الإرهابية وكذا التغيرات المناخية وما نجم عنها من كوارث بيئية.

واستمع الدكتور أحمد عوض بن مبارك، من رئيس الهيئة فيصل الثعالبي، الى شرح عن نشاط الهيئة وفروعها والمشاريع الجاري تنفيذها والتحديات التي تواجهها، وخططها لخلق شراكات لتقييم الأثر البيئي وتخفيف المخاطر والمشاكل الصحية البيئية ومعرفة الاحتياجات الأساسية للقطاعات المرتبطة بتغيير المناخ، ونشر التوعية بين افراد المجتمع.

ووجه رئيس الوزراء، بمضاعفة الاهتمام بالوعي البيئي، واعداد الاحتياجات للتعامل مع المخاطر البيئية بمختلف جوانبها، من اجل حشد الدعم الإقليمي والدولي لتحسين القدرات الوطنية في مواجهة الكوارث البيئية والتكيف مع تغيرات المناخ.. مؤكدا دعم الحكومة لعمل الهيئة للقيام بدورها على الوجه الأمثل.

الإرياني: مليشيا الحوثي تستولي على قطاع التبغ لتمويل أنشطتها الإرهابية

عدن / سبأ :

حذر وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني، من مساعي مليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لإيران، السيطرة على أصول "شركة كمران للصناعة والاستثمار"، ونهب إيرادات الشركة وتوجيهها لتمويل أنشطتها الإرهابية، ضمن مخطط متكامل تقوده للهيمنة على القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتحديداً قطاع "التبغ" الذي يُعدّ من أهم مصادر تمويلها.

واوضح معمر الإرياني في تصريح صحفي، إن سيطرة المليشيا الحوثية على شركات التبغ تمثل خطراً كبيراً على الاقتصاد الوطني، حيث تتضاعف الإيرادات التي تجنيها من خلال الأنشطة التجارية غير المشروعة، مثل تهريب السجائر وتقليدها عبر تزييف العلامات التجارية.

وأشار الارياني الى ان إجمالي العائدات السنوية التي تجنيها مليشيا الحوثي من قطاع التبغ تقدر بأكثر من 618 مليون دولار سنويا وهذا يشمل الضرائب على السجائر المحلية والمهربة والمقلدة، حيث يبلغ حجم عائدات الضرائب والرسوم السنوية من شركات السجائر المحلية (283,000,000) دولار سنويا، حيث تُدرّ شركة "كمران" وحدها حوالي 120 مليون دولار سنويا، بالإضافة إلى شركات أخرى تسهم بمبلغ يقدّر بـ 168 مليون دولار سنويا.

واضاف: مع وجود سوق ضخمة للتهريب، تحقق المليشيا الحوثية أرباحاً غير قانونية تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، وهي أموال تُستخدم لدعم أنشطتها الإرهابية، وزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، حيث شير التقديرات الى ان اجمالي العائدات "الضرائب والرسوم" التي تجنيها مليشيا الحوثي عن الكميات الواردة عبر جمرك صنعاء لمدة شهر واحد فقط للفترة من 1 نوفمبر وحتى 30 نوفمبر 2022، والبالغة (112,477) كرتونا من السجائر المهربة، بمعدل (1,344,000) كرتون سنويا، وبواقع (120 دولارا) على الكرتون الواحد، (335,200,000) دولار سنويا، كما ان معظم تجار السجائر المهربة هم من قيادات المليشيا المنحدرين من محافظتي "صعدة، عمران"، حيث يبلغ

قيمة البيع الإجمالية للسجائر المهربة (470,400,000) دولار سنوياً.

ولفت الارياني الى أن سيطرة مليشيا الحوثي على قطاع التبغ تمثل جزءا من سياساتها الهادفة للسيطرة على الاقتصاد اليمني، وتحويل الشركات الوطنية إلى مصادر تمويل مباشر للمجهود الحربي، فهذه الإيرادات تُستخدم لشراء الأسلحة وتجنيد المقاتلين، ما يؤدي إلى تصعيد القتال في اليمن، ويعقد الجهود الدولية لتحقيق السلام.

مضيفا: ان استخدام مليشيا الحوثي لمؤسسات اقتصادية كأداة لتمويل حروبها وانشطتها الارهابية، يضاعف من معاناة الشعب اليمني ويؤدي إلى انهيار البنى التحتية للدولة، مما يفاقم الوضع الإنساني.

وأكد الارياني إن استهداف مليشيا الحوثي الشركات الوطنية، ومحاولاتها تسخير قطاع التبغ لتحقيق أرباح غير مشروعة، يُعد جريمة اقتصادية وانتهاكا للقوانين الدولية التي تحظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن يواجه بإجراءات حازمة، مشيرا إلى ان الاجراءات التي اتخذتها المليشيا بحق شركة "كمران" أدت الى انسحاب الشريك الاستراتيجي الخارجي من قطاع السجائر باليمن ممثل في الشركة البريطانية الامريكية العالمية للتبوغ (BAT) بشكل مفاجئ.

وطالب الإرياني المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، التحرك بشكل عاجل لوقف هذا الاستغلال الممنهج للقطاعات الاقتصادية في اليمن، والضغط على مليشيا الحوثي لوقف استهداف الشركات الوطنية وتحويلها إلى أدوات تمويل غير مشروع، داعيا الى توجيه الجهود نحو تصنيف مليشيا الحوثي كمنظمة إرهابية عالمية، وتعزيز الدعوات لتجميد أصولهم، وملاحقة قادتهم أمام المحاكم الدولية، وتجفيف منابع تمويلهم، ليس فقط من خلال فرض عقوبات اقتصادية، ولكن من خلال دعم المؤسسات الوطنية المتضررة، وفي مقدمتها شركة التبغ الوطنية التي تتبع الحكومة الشرعية والقطاع الخاص بعيدا عن الضغوط والابتزاز الذي تمارسه المليشيا، وإعادة توجيه الإيرادات المهدورة وتحسين الظروف الاقتصادية للشعب اليمني.

وشدد الارياني على أن سيطرة مليشيا الحوثي على قطاع التبغ لا تشكل خطرا اقتصاديا فقط، بل هي جزء من إستراتيجية أكبر تهدف إلى تعزيز قدراتهم العسكرية وزيادة نفوذهم السياسي، لذلك ينبغي أن تتضافر الجهود الدولية لتصنيفهم منظمة إرهابية، والعمل على قطع مصادر تمويلهم، مما يسهم في تقليل قدرتهم على زعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي.

مطالبة بتكثيف الجهود الدولية لإيقاف انتهاكات الحوثي

الحديدة/ خاص:

التقى وكيل أول محافظة الحديدة وليد القديمي، بالعاصمة السويسرية جنيف، مسؤولة حقوق الإنسان في البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة السيدة شمس محمد، على هامش مشاركته في الدورة 57 لمجلس حقوق الانسان.

وخلال الاجتماع، قدم الوكيل القديمي، شرحا مفصلا، عن انتهاكات مليشيا الإرهاب الحوثي بحق المدنيين في محافظة الحديدة، ومنها زراعة الألغام، والمعتقلين من النساء والأطفال والشيوخ وموظفي المنظمات، واخرهم من خرجوا للاحتفال بعيد 26 من سبتمبر.

وسلم الوكيل القديمي، ملفا متكاملا بجرائم مليشيا الحوثي لمسؤولة حقوق الإنسان في البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية السيدة شمس، مؤكدا أهمية التنسيق المشترك وتكثيف الجهود الرامية للحد من الانتهاكات الحوثية المتواصلة.